الملاحق

obeikandl.com

obeikandl.com

ملحق رقم (١)

خطبة محمد طلعت حرب بك

عن قوة السينما وطريقة استخدامها في مصر

ووظيفة شركة مصر للتمثيل والسينما وأغراضها

ألقيت فى الحفلتين الساهرتين اللتين كان قد دعى اليهما أعضاء البرلمان والوزراء وكبار رجال الحكومة ووكبار الأعيان ورجال الصحافة والأدب وعدد غير قليل من ذوى الحيثيات والفضل لمشاهدة بعض الصور المتحركة التى صنعتها شركة مصر للتمثيل والسينما وعرضتها فى تياترو حديقة الأزبكية مساء يومى ٢٩ ، ٣٠ مارس سنة ١٩٢٧ أمام حضرات المدعوين .

أيها السادة :

باسم رئيس مجلس ادارة شركة مصر للتمثيل والسينما ، داعى حضراتكم إلى هذه الحفلة ، وباسم مجلس الادارة الذى أتشرف بالعضوية فيه ، أشكر حضراتكم جزيل الشكر على اجابة الدعوة وتفضلكم بالحضور لمشاهدة بعض مناظر الصور المتحركة التى صنعتها الشركة .

وكم كنا نود فى هذه الليلة من ليالى رمضان المباركة ، التى يحلو فيها

السمر ، أن تكون الصور التى نستعرضها أمام حضراتكم عبارة عن رواية مصرية فى مواضعها ، مصرية فى أشخاصها ، مصرية فى مناظرها ، ومصرية فى صناعتها ، ولولا أننا أيها السادة فكرنا منذ الساعة الأولى من تأسيس هذه الشركة فى سنة ١٩٢٥ أن صناعة السينما صناعة واسعة الأطراف متعددة النواحى وأن الحكمة تقضى علينا بالتدرج فيها فنأخذ بالبسيط من عناصرها أولا حتى اذا أتقنا صنعه انتقلنا الى تركيب مزيج وسط من هذه العناصر ثم ارتقينا فى النهاية الى وضع الروايات بالصور المتحركة وعرضها على اللوحة البيضاء أمام الناظرين .

١ - قوة السينما ورواية السينما

وذلك لأنه من يوم أن أخترع السينما فى سنة ١٨٩٥ والرواية مظهره الأعظم لما يترتب على عرضها أمام الأنظار من اجتذاب الجمهور اليها سيما اذا كان أشخاص الرواية ممن يمتازون بالجمال أو بحسن الايماء وكان موضوعها مما تهتز له القلوب .

ومن أجل الرواية ومن أجل أقبال الجمهور عليها ، أصبحت السينما قوة هائلة من قوى العصر الحاضر قد تناطح قوة الصحافة وقد تسبقها بعد حين .

ومن أجل الرواية ومن أجل اقبال الجمهور عليها ، اتسعت صناعات السينما فوجدت مصانع لصنع الأشرطة الخام ، ووجدت مصانع لصنع آلات لأخذ المناظر ولتحميض الأشرطة وتلوينها وتنشيفها وطبعها وترتيب سياقها واختيار ما يصح اختياره منها وتقديم ما يراد تقديمه وتأخير ما يراد تأخيره ، وآلات لقياسها ولفها ، وماكينات لعرضها فضلا عن ماكينات أخرى يستحيل حصرها حيث الصناعات ناشئة والتقدم فيها سائر بخطى واسعة عاما بعد عام .

ومن أجل الرواية ، ومن أجل اقبال الجمهور عليها ، تكونّت طبقات جديدة من الفنانين : تكون الممثلون . وظهر أن الممثل فوق المسرح قد يبرع فى التمثيل الناطق لرنة صوته أو حرارة فى القائه . أما فى التمثيل الصامت ، فى التمثيل بالسينما . فالممثل ينبغى قبل كل شئ أن يكون حسن الاشارة والإيماء . فبالاشارة وحدها ، الاشارة باليد ، وخصوصا الاشارة بالعين ، يتفاضل الممثلون الماهرون بعضهم على بعض . وتكون بجوارهم مديرون فنيون بلغت درجات التخصص فى أعمالهم حدا يعرفه الأخصائيون .

ومن أجل الرواية ، ومن أجل اقبال الجمهور عليها تكونت أحياء كاملة فى جميع بلدان العالم الراقية ، بل تكونت فى أمريكا مدن قائمة بذاتها بجبالها ووهادها ، وأنهارها وبحيراتها ، وأشجارها وغاباتها ، وبيوتها وقصورها ، لتجرى فيها حوادث الروايات المراد أخذها بآلة التصوير الخاطفة . وعملت قوة الخيال على التصرف بموجودات الطبيعة فى المكان مقرونة بقوة الابتكار فى اختراع وسائط مصطنعة سرها عند أهل الفن من رجال السينما ترينا الانسان طائراً أو ساقطا من شاهق ، أو خارجاً من انفجار ، وهو فى كل هذه الحالات سليم لا يمس بأذى وكم فى هذه الابتكارات من نكات لطيفة وأساليب طريفة أثارت الإهتمام من أضعف الناس خيالا أو الضحك من أشد الناظرين عبوسا وأقلهم فى الحياة ضحكا .

ومن أجل الرواية ، ومن أجل اقبال الجمهور عليها ، تكونت الشركات لاستغلال عرض الصور المتحركة فى دور خاصة بالسينما تحكى دور التمثيل ولو أنها تختلف عنها فى عدم الاحتياج الى المناظر وفى أن أحسن مقاعدها ما كان منها بعيدا عن اللوحة البيضاء .

وبفضل هذا النظام الدقيق فى الغرب ، المبنى على التخصص واتقان كل عامل ما يخصه من عمل ، وبفضل الذوق الذى هو الحجر الأساسى فى كل

عمل فنى ، استطاع القائمون بأمر الروايات أن ينفقوا على الرواية الواحدة عشرين فأربعين ألف جنيه فأكثر من ذلك ، ولكنهم استطاعوا أن يطبعوا منها بدل النسخة الواحدة عشرات النسخ تطوف داخل بلادهم ثم توزع بترتيب محكم من قطر إلى آخر حتى لا ينقضى العام الواحد الا كان أكبر عدد من دور السينما الراقية قد استعرضها على لوحته البيضاء .

فالسينما أكبر اختراع عصرى صادف هوى فى النفوس فأصبح قوة جذابة من قوى العصر . وسيبقى كذلك مع توالى العصور سيما وأن التحسينات المتوقعة له فوق ما يتصوره العقل . وقد يكون أهمها تدوين الأصوات وأدائها فى وقت واحد مع شارة الممثلين بجهاز يحاكى جهاز الفنوغراف يسير بسرعة واحدة مع عرض الأشرطة المتحركة .

واذا كان اختراع السينما قد أدى حاجة نفسية من حاجات البشر فانه ككل اختراع له محاسنه وله عيوبه .

له محاسنه فى خلق صناعات جديدة ، وفى خلق ميادين للذكاء الانسانى ، أو الذوق الفنى يعمل فيها بنشاط غريب . وله محاسنه فى تسلية الناس والتفريج عن صدورهم بالضحك الساذج . وفى تلقينهم معلومات مفيدة كانوا يجهلونها قبل أن يروها على اللوحة البيضاء .وفى وقوفهم على مناظر بديعة للطبيعة والبلدان كان من المتعذر الوقوف عليها بغير عرض الأشرطة المتحركة . وفى اثارة الحماسة فى نفوسهم فى مواقف الحماسة ، وتحبيذ الشجاعة والهمة والمروءة فى مواقف الأخلاق الفاضلة .

ولاختراع السينما من الجانب الآخر عيوبه . فان الفضائل لا تعرف الا بمقابلتها بالرذائل . فالشجاعة بالجبن . والمروءة باللؤم . والبراءة بالاجرام . والاحسان بالإساءة . ومن هنا ظهر على اللوحة البيضاء المحاسن والاضداد . فظهرت صور منحطة من الناس ، وأعمال منطوية على خبث نياتهم . وظهرت

الجرائم كيف تدبر ، والجنايات كيف ترتكب ، والخيانات كيف يحيك شباكها الخائنون . فكان لعرض هذه المساوئ تأثيرها السيئ فى بعض النفوس الساذجة أو المستعدة للشر لأى سبب طبيعى أو خلقى اجتماعى حتى أثارت فى بعض الأحيان عاطفة الشر منهم فاندفعوا بعامل التقليد الى ارتكاب الجرائم بجرأة مأخوذة تماما مما شاهدت العيون على اللوحة البيضاء . بل وقد ترتكب معايب لا تذهب الى حد الاجرام المعاقب عليه ولكنها تذهب فقط الى الحط من الأخلاق دون التعرض لعقاب القانون .

ومن أجل المبالغة فى عرض هذه الأضداد التى أصبحت المبالغة فيها عيوبا ظاهرة من عيوب السينما ، تقررت الرقابة على الأشرطة فى معظم البلدان . ومع هذا فان الرقابة خفيفة فى بلاد الغرب وهى خفيفة بالمثل فى بلادنا . وهى لو تشددت عندنا فى اختيار الروايات لدور السينما لوجب أن يقضى على معظم ما يرد الينا من الغرب .

وللمؤلف فى البلاد الغربية أن يؤلف فى أى موضوع يشاء لأن حرية التفكير مطلقة لأهل الفكر . غير أن عرض ما يؤلف الروائى ينبغى أن يمر برقابة . وإذا جاز عرض ما لا يجد مانعا من عرضه فان بعض الدول كسويسرا يتحاشى عيوب السينما بمنع الصبيان والفتيات عنها ماداموا لم يبلغوا السادسة عشرة من أعمارهم وهم مع هذا غير محرومين من بعض روايات صبيانية بريئة تعرض لهم خاصة فى بعض الأعياد السنوية . وفى تركيا الآن مشروع يقضى بحرمان الفتيات والفتيان لغاية الثامنة عشرة من أعمارهم من دخول دور السينما .

أما فى بلادنا فقد يكون من المتعذر منع الصبيان والفتيات من دخول دور السينما بسبب الامتيازات الأجنبية فضلا عن أن الوارد من روايات الغرب كثيرا ما يحوى أشياء لا يصح عرضها على الكبار سواء بسواء . ولهذا فإننا

فكرنا منذ تأسيس شركتنا ولازلنا نعتقد فى أن الخطة المثلى لمقاومة الفاسد من روايات السينما التى تصل الينا من الغرب هو أن تنجح شركتنا فى أعمالها المتواضعة التى تزاولها الآن ثم تكبر وتقوى حتى تكون قادرة على اخراج روايات مصرية ذات موضوعات مصرية وآداب مصرية وجمال مصرى تكون فى منزلة عالية من الفن تسمح بعرضها فى بلادنا والبلاد الشرقية المجاورة وتكون أقرب لعاداتنا وطقوسنا وأحوالنا الاجتماعية من الروايات الأجنبية التى تكتظ بها دور السينما فى الشرق والتى كثيراً ما تحوى حوادثها ومناظرها ما لا يتفق وعاداتنا وآدابنا الشرقية .

ومع أن هذه أمنية من أمنياتنا فاننا نسرع فنقول : انه لتعذر اخراج الرواية فى الوقت الحاضر قد أدركنا عند تأسيس شركتنا ان الرواية التى لا ننكر أهميتها وسلطانها على النفوس غاية من الغايات البعيدة تأتى بعد مراحل أخرى ينبغى أن تسبقها ويتحتم علينا قطعها اذا شئنا أن نسير بعملنا فى طريق النجاح .

٢ - مصنع مصري للسينما

وقد بدأنا فعلا فى السينما بما نعتقد أنه واجب فى البداية . بدأنا بايجاد مصنع كامل الاستعداد لأخذ المناظر بماكينات . وتحضيرها فيه تحضيراً فنياً ، واخراجها منه صالحة للعرض فوق اللوحة البيضاء . وقد عانينا ، أيها السادة ، فى انشاء هذا المصنع المصرى شيئا غير قليل من المتاعب حتى انتهينا باقامته فى شقة كبيرة من عمارة مطبعة مصر فى شارع الدواوين . ونعتقد أنه لا يوجد مصنع فى القطر المصرى مستعد استعداد مصنعنا لاخراج الصور المتحركة بدرجة مشكورة من الاتقان .فلدينا غرفة للتحميض قادرة على اخراج شريط من ألفى متر فى اليوم الواحد . ولدينا غرفة لتنشيف الأشرطة بعد تحميضها وغرفة أخرى لطبع الأشرطة أى لنقلها من الشريط

السالب الى الشريط الموجب . وماكينات لصنع العناوين وماكينات وآلات ومعدات أخرى يطول أمر بيانها .

وطبعا ان كل هذه الماكينات قد استحضرناها من الغرب لاستحالة صنعها الآن فى مصر . غير اننا أوجدنا غرفة للميكانيكا الدقيقة يعمل فيها مهندس كهربائى على إصلاح ما يقع فى الماكينات أثناء العمل من عطب أو تعقيد طارئ يصعب اتقاؤه . ولا نستبعد أن تكون هذه الغرفة الصغيرة هى النواة لمصنع آخر من مصانع الميكانيكا الدقيقة ، نحن نرى على الأقل انها فرصة حسنة لموظفى شركتنا المصريين يألفون بها خبايا الماكينات التى يستعملونها عند ضرورة فكها لتصليحها واعادة تركيبها كما كانت . فما عاشت صناعة فى بلدة من البلدان فى العالم ما لم تكن الأيدى العاملة فيها قادرة على فهم ماكيناتها تمام الفهم .

على أنه لم يخطر ببالنا أن نصنع ماكينات للسينما . فان هذه غاية بعيدة تأتى كنتيجة محتمة لتقدم السينما فى الشرق وارتقاء الصناعات المعدنية فى مصر . انما نحن باقامة هذا المصنع من ماكينات حديثة الطراز مستحضرة من الغرب نريد فقط أن نعرف كيفية استعمالها فى أخذ المناظر بالأشرطة الخام التى تصل الينا من الغرب أيضا . وفى جعل الشريط الخام شريطا مصنوعا أى مطبوعا عليه ما نشاء أن يطبع عليه من مناظر . وجعل الشريط المصنوع متقنا فى صناعته لا ينم عن أى عيب فنى عند عرضه فوق اللوحة البيضاء .

وللوصول الى هذه النتيجة ، أى اخراج أشرطة مصنوعة صنعاً فنيا ، كم عانينا من المتاعب أيضا فى تكوين جماعة الفنيين اللازمين لهذه الأعمال حتى انتهيا بعد عامين إلى استخدام جماعة من الفنيين الأوربيين القادرين على مزاولة هذه الأعمال الفنية . وتبعا لخطتنا ، وهى أن تكون المعاهد التى نقيمها بمثابة مدرسة لتدريب المصريين ، ألحقنا بجوار كل فنى أوربى شابا مصرياً

يأخذ عنه . وطمأنا الأوربى على مستقبله حتى لا يبخل بتعليم المصرى . على أن المصرى الذى يعمل فى مصنعنا ويقدم البرهان على حسن استعداده وقابليته للتقدم فى فنه لا نبخل فى الحاقه بالمصانع الكبرى فى أوربا بضعة شهور على نفقتنا حتى يزداد خبرة بدقائق الفن وأسرار العمل .

٣ - دائرة عمل الشركة

وجد المصنع ووجد العمال فماذا نصنع به وبهم ؟

سؤال قد أجبنا عليه بعض الجواب بتقريرنا انه ليس فى نيتنا أن نشجع الآن على وضع رواية السينما ، ولا على طبعها وعرضها . لأن الرواية وإن كانت العامل الأقوى فى حياة السينما الا اننا لا نستطيع أن نعض فيها وأسناننا مازالت فى هذا الميدان طرية .

وإذا طرحنا الرواية من عملنا وقتيا فماذا نحن صانعون ؟

ان هناك ، خلاف الرواية ، ميادين واسعة للعمل تناسب حالتنا المبتدئة وتناسب حاجاتنا الاجتماعية .

هناك مناظر مصر الطبيعية . وكم فى مصر من مناظر تسترعى بجمالها الألباب : هناك النيل . ووادى النيل . وزرع الوادى وشجره وشادوفه وسواقيه ونخيله ومراعيه . وهناك صحراؤها ورمالها وقوافلها وجمالها وواحاتها تبكى عزلتها وبعدها عن الوطن العزيز . وهناك بحيراتها وبحارها تثير أمواجها الشجون وتنعكس فوق لجينها أشعة القمر ساطعا فى سماء مصر قدر صفاء الأضواء فى النهار . وهناك الوديان المنبطحات والجبال الشاهقات مختلفة الألوان باختلاف تكوينها الجيولوجى وباختلاف ما تحويه من معادن فى جوفها السحيق .

ثم هناك ما استحدثته يد الانسان من قرى لها جمالها مهما كان بناؤها من الطوب الأخضر ولها شعارها الخاص بطرقها الضيقة وما يحيط بها من

قنوات أو يكتنف أجرانها من أشجار . ومدن ، لكل مدينة منها طابعها الخاص منها ما هو قريب من الفطرة . ،منها ما هو مستحدث فى فن العمارة .

وهناك ثم هناك آثار الأجداد قائمة من ثلاثة إلى ستة آلاف عام بين أهرام ومسلات ومعابد ومقابر وقصور أحجارها من اسوان قد حار فى كيفية نقلها الانسان . ونقوشها ورسومها لازالت حافظة رواءها وزهاءها مهما تعاقب الحدثان .وهناك الآثار العربية بجوامعها تمتد منائرها الدقيقة نحو السماء وتبدو منابرها آية فى دقة الصناعة ومقابرها بنقوش سر جمالها فى استقامة خطوطها وتعاشق مثلثاتها ومربعاتها ومسدساتها وتجانس ألوانها البهيجة ودقة الصناعة فى أبوابها ونوافذها ومشربياتها مطعمة بالصدف تدهش الناظرين .

وهناك زراعة البلاد . وكم من مقيمين فى مدننا ، ونحن فى بلاد زراعية ، يجهلون كيف ومتى يزرع ويجنى القطن أو القصب أو القمح أو الذرة أو الأرز فضلاً عن بقية الفواكه والخضروات والمحاصيل الزراعية . فلو ان آلة السينما الخاطفة تتبعت كل صنف من أصناف المحاصيل فى أوانه لخرجت لنا مجموعة ناطقة بأحوالنا وعاداتنا الزراعية فى هذا الزمان .

هناك الصناعات المصرية . الكبيرة كصناعة حليج الأقطان وتكرير السكر . والصغيرة كصناعة الحرير وصناعة السلات من القش فان هذه الصناعات تتطور تطورا غريبا . فالموجود منها يتحسن . وغير الموجود يتهيأ للوجود . ومن الصناعات ما يخشى أن يزول من البلاد تماما . وكم يكون من المفيد تاريخيا أخذها وتصوير حركاتها بالسينما قبل الزوال .

فضلا عن أن الصناعات المصرية فى ذاتها فى حاجة الى أن يعلن عنها فى الداخل وفى الخارج وأى شئ أوقع فى الاعلان عن صناعة مصرية أو غيرمصرية من اظهارها فى شريط سينما يعد لها خاصة فتستعرض فيه المواد الخام ومصادرها وطريقة تحويلها والماكينات أو الآلات والمعدات

المستخدمة فى هذا التحويل كما نستعرض الأيدى العاملة وقوة المجهود المبذول حتى يخرج الشئ المصنوع معدا للتداول بين أيدى الناس .

ثم هناك التجارة والمتاجر . هناك السواحل والأسواق . وهناك المخازن الصغيرة والمخازن الكبيرة والمعارض والمعروضات . والغرف التجارية . والموازين والمكاييل . والعملة المتداولة . والمصارف على اختلاف أنواعها : كل هذه مناظر جديرة أن تؤخذ بشريط الصور المتحركة لتعرض حسب خطة ماهرة للعرض يعود أثرها بالفائدة على تجارة البلاد .

وهناك الوزارات والادارات العمومية ودورها وقصورها مع ايضاح شئ من تاريخها . والمدارس الأميرية على اختلاف درجاتها والمدارس الأهلية على اختلاف جمعياتها والجمعيات العلمية والفنية ومظاهر نشاطها فى البلاد .

وهناك الصحة العمومية ومقاومة الأمراض التى تتعرض البلاد للاصابة بها خاصة وقانا الله شرها نعم قد توجد أشرطة تأتينا من الخارج لكن تأثيرها محدود . لأن الأمكنة أوربية غير مألوفة من سواد الناس .

والأشخاص أجانب عنا . أما لو أخذت أحوال الأمراض فى مستشفيانا المعروفة من الناس . ولو أخذت صور الوقاية منها بأشخاص معروفين من الهيئة الاجتماعية المصرية لكان العرض فى اللوحة البيضاء أعمق أثراً فى نفوس الناظرين .

وهناك أعمال الرى من خزانات قائمة وقناطر مشيدة ، وطرق تصريف المياه وضبطها وتوزيعها فى الترع وطرق صيانة الجسور وحفر الأقنية وطرق الصرف وتطهير المصارف كبيرها وصغيرها .

وهناك المواصلات بالسكك الحديدية واسعها وضيقها وبالطرق العمومية برا تجتازها دواب النقل والعربات والسيارات على اختلاف أنواعها والمواصلات

النهرية أى الملاحة النيلية بمراكبها الشراعية وذهبياتها ورفاصاتها وبواخرها والأهوسة التى تخترقها والملاحة البحرية من موان وأحواض وفنارات . والملاحة الجوية .

وهناك غير هذا مواضيع شتى يقصر البيان من حصرها فى هذا المقام ولو أننا مرتبون مواضيعها فى شركتنا ترتيبا علميا نظاميا ومستعدون أن نعمل فى تنفيذ كل موضوع من المواضيع بارشاد أخصائى . ففى المناظر الطبيعية نسترشد بأى شاعر مصرى يتفضل بارشادنا للدلالة عن مواطن الجمال فى الطبيعة المصرية . واذا لم يتفضل علينا شاعر أو عالم بهدايته استرشدنا باحساس الجمال يسوق عمالنا الى الجميل من الأشياء ونماذج الأحياء أيان يجدونه وانى يعثرون عليه . وفى الآثار نهتدى برجال الخبرة فيها من علماء فى تاريخ مصر القديمة أو تاريخها فى القرون الوسطى . وفى الزراعة بالأخصائيين الزراعيين يعرفون طرق الزراعة قديمها وحديثها ويدلون عليها دلالة تحسن انتاجنا الزراعى وتحبب الينا تنويع المحاصيل حتى لا نبقى تحت رحمة محصول واحد . وفى الصناعة بكل خبير فى صناعته . وفى التجارة بالراغبين فى الاعلان عنها أو العارفين دخائلها . وفى مقاومة الأمراض واتقاء وقوعها بالأطباء الذين يملكون بجوار خبراتهم الطبية ملكة روائية تساعد على ترتيب المناظر وجعلها منسقة فى قالب ذوقى لطيف على النفس غير ثقيل الوقع ولا جاف الوضع . وفى الرى بمهندس نابغ فيه . وفى المواصلات بالخبيرين فى مختلف أنواعها برا ونهرا وبحرا وجوا . وبالجملة نستعين فى كل مادة بالخبير فيها يعاوننا فى وضع ترتيب لكل موضوع يراد أخذه بالآلة الخاطفة كما يعاوننا فى وضع الايضاحات والعناوين بين أجزاء الشريط الواحد حتى تحصل الفائدة عند عرضه من قراءة العناوين والايضاحات ومن تتابع المناظر الخاصة .

وهذه المواضيع كلها تعتبر مواضيع وصفية عن أشياء محسوسة قائمة .

الا أن هناك مواضيع وصفية أخرى عن حركات المصريين وحياتهم الاجتماعية وحوادثهم الهامة يجدر تركيزها فوق اللوحة البيضاء . وفى هذه المواضيع يدخل وصف الأعياد القومية والحفلات السنوية كحفلات الكسوة الشريفة والمحمل وفتح الخليج والموالد الشهيرة وافتتاح البرلمان واستعراض الجيش والمسابقات الرياضية والحوادث الطارئة الهامة كمؤتمر الغزالين اللذين انعقدا أخيرا فى القاهرة واللذين صورنا حوادثهما ومواضيعهما بقدر المستطاع . وسيعرض على حضراتكم شئ منها فى هذه الليلة . والحوادث الهامة فى حياة الجماعات والأفراد التى يراد تدوين تذكارها بشريط الصور المتحركة كأخذنا تذكار اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين فى بنك مصر السنة الماضية حيث كان الاجتماع نهارا . وأخذنا صور حفلة افتتاح مدرسة خيرية فى هليوبليس واستعدادنا لأخذ صور حفلة افتتاح عمارة بنك مصر الجديدة قريبا ان شاء الله تعالى . واستعدادنا لأخذ مثل هذه الصورة التذكارية للجماعات والعائلات بل وللأفراد كتذكار حفلة زواج يراد حفظها فى مدخرات العائلة . وبالجملة فإن فى هذا الميدان حياة المصريين العمومية وحياتهم العائلية والفردية لمتسعا للعمل تقوم به شركتنا بغاية الارتياح تثبيتا للحوادث أو بقاء لتذكاراتها .

وهذه الصور على بساطة موضوعها تعتبر فى الواقع مستندات قيمة فى تاريخ المصريين . أرأيت كيف يصعب علينا أن نتصور بالضبط أى حفلة من حفلات أجدادنا منذ مائة عام فقط ؟ بل أرأيت كيف يصعب اعادة تصوير الحفلات الهائلة التى أقامها اسماعيل لافتتاح قناة السويس مثلا ؟ فالسينما تحفظ الحوادث ؛ تبقى للأحياء تذكارها طالما هم أحياء ، وتبقى للمؤرخين مادة حية يستأنسون بها خير استئناس فى تاريخ الحياة الاجتماعية .

بل هناك مواضيع هامة ينفع أخذها بالصور المتحركة نفعا عظيما من الوجهة العلمية أو الفنية . كأخذ شريط مناظر عن طريق اجراء بعض الأعمال النادرة المثال . كالطريقة التى تتبع فى تشييد كوبرى غريب فى بابه . أو الكشف عن أثر قديم . أو ترميم بناء أثرى على شفا السقوط وطريقة ترميمه بواسطة عالم من علماء العاديات . فان الطرق التى تجرى فى هذه الأعمال لا تكون طرقا عادية مألوفة بحيث يحسن اثباتها فوق شريط الصور المتحركة والانتفاع بها علميا وفنيا . اذ أنه من المستحيل أن يبلغ قلم عالم من علماء العاديات أو مهندس فى وصف دقائق أى عملية من عملياته قدر ما يبلغه شريط الصور المتحركة . فهو صورة متحركة طبق الأصل بغير حاجة الى تسجيل قلم العقود !

وكل هذه ، أيها السادة مواضيع شتى ، يضيق النطاق عن حصرها ولكن فى تعداد بعضها وفى فوائد أخذه بالصور المتحركة ما يكفى لتقديركم أهمية العمل الذى يمكن أن تقوم به شركتنا .

على ان ما قدمنا من أمثلة المواضيع يخص مصر وحدها . ولمصر جارات تتطلع اليها وتقتدى بها وتترسم خطواتها . ونحن اذا استوعبنا المواضيع المصرية واستوفينا خدمتها نجد دائما فيها مواضيع أخرى قابلة للتجديد واظهارها فى مظهر جيد . ونحن اذا وصلنا الى هذه النقط انتقلنا الى البلاد الشرقية القريبة وطبقنا على إقليمها ، ومناظرها الطبيعية وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية ، عين الطريقة التى نستعملها أو نكون قد استعملناها فى مصر . وبفضل ذلك نستطيع استخدام قوة السينما فى زيادة التعارف بين مصر وجاراتها الشرقية القريبة لمصلحة الثقافة المشتركة والمنافع التجارية المتبادلة .

من هذا ترون حضراتكم أن ميادين العمل ، خارج رواية السينما ، واسعة الأطراف فى مصر وفى البلاد الشرقية المجاورة .

ومع هذا فاننا نقصر الكلام عن مصر ونقول اننا بعد أخذ هذه الصور يتحتم علينا عرضها والانتفاع بها .

فما هى طريقة العرض وما هى طريقة الإنتفاع ؟

٤ - عرض الأشرطة المصرية للتعليم

أما طريقة العرض فاننا ننتفع بما نصنع ليعرض فى أكبر عدد من دور السينما نستطيع عرضه فيها بمصر والاسكندرية . وننتفع بما نصنع ليعرض فى عواصم المدريات والمراكز بل وفى القرى بواسطة سيارات متنقلة حديثة الطراز على مثال أفضل سيارات مستعملة فى الغرب أوصينا على عدد منها بحيث يكون داخل كل سيارة جهازها الكهربائى ولوحتها البيضاء وجميع معدات العرض بسهولة مدهشة .

ولما كانت أشرطتنا تعليمية وكان فيها بعض أشرطة لا يخلو من الاعلان عن الصناعات والمتاجر والمحاصيل والمنتوجات المصرية فقد لاحظنا أن عرضها وحدها قد لا يجتذب العدد الكبير اليها فاتفقنا مع بعض البيوت الاجنبية على استئجار بعض الروايات المضحكة التى تناسب حياتنا فى الأقاليم لعرضها فيها وتشويق الناس الى ما يكون بجوارها من أشرطة تعليمية نافعة .

والواقع أيها السادة ان الصفة الغالبة فى الأشرطة التى نصنعها هى الصفة التعليمية يستفيد منها الناس خاصتهم وعامتهم كما يستفيد منها طلبة المدارس وتلاميذها على اختلاف درجاتها .

ولهذا فاننا نعتقد ان مهمة شركتنا التعليمية فى صنع الأشرطة وفى عرضها تجعلها شركة من الشركات التى تؤدى خدمات ذات منفعة عامة

وترشحها بحق لأن تتولى هذه المهمة فى مدارس الحكومة بالاتفاق مع وزارة المعارف العمومية وفى المدارس الأهلية بالاتفاق مع ادارتها خصوصا وان العادة فى البلاد الغربية هو أن صنع الأشرطة وعرضها فى المدارس عمليات فنية تختص بها الشركات مثل شركتنا أو الجماعات التعليمية التى تعضدها الحكومة والبلديات بالاعانات المالية السنوية . ويبقى اختصاص وزارة المعارف محصوراً فى الاتفاق مع هذه شركتنا ، وفى اختيار الاشرطة التى يحسن عرضها على المدارس ، وفى مراقبة تنفيذ الاتفاق .

هذا كله فيما يتعلق بطريقة العرض داخل القطر المصرى .

٥ - عرض الأشرطة المصرية لمقاومة الدعاية الأجنبية الباطلة

أما فى الخارج ولا سيما فى أوروبا وأمريكا فاننا نسعى لتوثيق روابط مع الشركات المشتغلة بالسينما لعرض أقصى ما يستطاع عرضه فى دور السينما الأجنبية من صورنا المتحركة التى نصنعها فى مصر .

وغرضنا من هذه المساعى فى الخارج هو أن نظهر مصر على حالتها الحقيقية ، فانه من العيب الفاضح أن تأتى شركة كبيرة أجنبية من شركات صنع الأشرطة ولا تجد فى تصوير القاهرة فى مجموعة مدن العالم إلا رسم رجل حاو يلعب بثعبان أمام السياح عند مدخل فندق الكونتيننتال . كأن القاهرة كلها ليس فيها غير هذا المنظر لتصويرنا نحن المصريين فى عاصمة بلادنا .

ومن العيب الفاضح أن تستمر الدعاية الفاسدة فى الخارج تصورنا فى شكل أمة قريبة من حالة الهمجية حتى ان بعض السياح الذين اجتمعنا بهم فى مؤتمرى الملاحة والقطن أعربوا لنا صراحة انهم كانوا لا يتصورون مصر كما رأوها بل كانوا يتصورونها قطعة من شعوب افريقيا الوسطى .

ومن العيب الفاضح أن يصورنا المغرضون من الأجانب فى صورة أمة تفتك بها الأمراض ويتعرض السائحون فيها للأوبئة حتى يمنعوا السياح من زيارة بلدنا ولابقائهم فى الشتاء فى بلاد أخرى قل أن يبلغ جوها مناعة جونا فى مصر خريفا وشتاء . وشريط الصور المتحركة وحده هو الذى ينبغى استخدامه فى الغرب للقضاء هلى هذه الدعاية الفاسدة .

ومن العيب الفاضح أن يصورنا الأجانب المغرضون فى الخارج من طينة منحطة عن طينة البشرية المتمدينة وأن نبقى مكتوفى الأيدى لا نعمل شيئا لاظهار الشعب المصرى متمدين كبقية الشعوب المتمدينة ولاظهار آثاره العملية الماضية والحاضرة فى حياته المهذبة . وشريط الصور المتحركة وحده هو الذى يتحتم استخدام قوته لاظهار الأمة المصرية فى صورتها الواقعية الصحيحة .

٦ - أغراض الشركة العملية

نحن أيها السادة :

١ - نعمل للصناعة فنأخذ بيدها صغيرة فى مصر حتى تكبر وتشابه الصناعات الكبرى فى الخارج .

٢ - ونعمل حتى لا نخضع لقوة السينما تأتينا من الخارج حسب أحكام الخارج وأذواقه دون أن يكون لنا قوة قومية تنتج الأشرطة التى تناسبنا وترد بعض الأشرطة التى لا تصلح لنا الى مصادرها الأجنبية .

٣ - ونعمل لأداء وظيفة هامة هى أستخدام أقوى سلاح عصرى للاعلان عن محاصيل البلاد الزراعية ، وعن منتوجاتها الصناعية ، وعن تجارتها التى نرجو أن تتسع يوما بعد يوم .

٤ – ونعمل خصوصا لأداء مهمة ذات صفة عامة ، تسوقنا فى حياة هذه الشركة بقوة اعتقادية وهى أن السينما سلاح عصرى للتعليم لا غنى لمصر عن استخدامه فى ارشاد سواد الناس الى ما يراد ارشادهم اليه حتى تزول الأمية ، وفى تعليم الطلبة والتلاميذ فى مدارسهم أسوة بالدول الأجنبية الراقية ، وفى إفادة الخاصة بتعريفهم أشياء قد لا يعرفونها قبل أن يروها فوق اللوحة البيضاء .

٥ – ونعمل أيضا لمقاومة الدعاية الفاسدة فى الخارج ضد مصر والمصريين ولاذاعة أحوالنا وشؤوننا المصرية فى صورها الحقيقية .

هذه هى أعمالنا التى نعمل لها ، أو هذه هى أغراضنا التى نسعى اليها حدثناكم فيها طويلا لأننا أردنا أن تعرفوها طمعا فى أن نحظى بتعضيدكم الأدبى فيها .

٧ - الشركة تخدم المصلحة العامة

أما جوابنا على سؤالنا الآخر الخاص بطريقة انتفاعنا بما نصنع من أشرطة فهو أننا لا نصنع أشرطة لنتاجر بها تجارة الأجانب فى الأشرطة المصنوعة فى الخارج . انما نحن أنشأنا شركتنا ونصنع أشرطتنا لأداء خدمة عامة هى المعاونة فى بث المعلومات النافعة وأداء وظيفة متواضعة فى التعليم بطريقة السينما الحديثة التى تتمم طرائق التعليم القديمة المعروفة .

ونحن فى عملنا هذا مسوقون باعتبارات عامة فى المصلحة العامة تجعل شركاتنا بالاسم شركة مساهمة تجارية وبالفعل شركة من الشركات القومية التى تؤدى خدمات عامة ليس من خصائص الدولة أن تقوم بها مباشرة . ولهذا فاننا فى عملنا لا ننظر الى الربح ولكننا لا نريد ، كشركة مساهمة

مصرية ، أن نعيش بخسارة . لأن الشركة التى تؤدى وظيفتها بخسارة لا تستطيع أن تعيش طويلاً .

لا نقصد الى الربح فى ذاته ولكن ان جاءنا ربح فانما يجيئنا فى حدود معتدلة للغاية . ومهما جاءنا من ربح فالغاية العامة مقدمة على ربح الشركة الخاص .

وأظن أن حضراتكم تقدرون هذه العوامل قدرها ، وتقدرون فائدة شركتنا فى الأعمال التى قامت بها حتى الآن من البيان الذى قدمناه ومن الأشرطة التى ستعرض على حضراتكم فى الحال كما تقدرون فائدة العمل الهام الذى تنوى أن تقوم به هذه الشركة .

وانا نشكركم فى الختام ونؤكد لحضراتكم أن أكبر سرور لنا هو أن نشعر بأنكم تشاطروننا الاحساس بقوة السينما فى العالم وبأنكم معنا فى طريقة استخدامها فى مصر وفق البرنامج الذى بسطناه أمام حضراتكم والذى دفعنا الى تصوره والشروع فى تنفيذه رغبتنا الصادقة فى نفع المصريين ونفع الوطن بهذه القوة العصرية والسلام على حضراتكم أجمعين .

obeikandl.com

ملحق رقم (٢)
تحليل مشاكل قطاع السينما

كانت شركة الاستوديوهات قد اعتمدت عند إنشائها على شراء الاستوديوهات التى بالقطاع الخاص ، وهى استوديوهات مصر والأهرام ونحاس وجلال ، ولم يُلاحَظ عند الشراء جدوى اقتصاديات هذه الاستوديوهات منفردة أو مجتمعة ولا إمكانية إدارتها بكفاءة ، كما لم يُهتم عند الشراء بمراعاة التناسب بين السعر المطلوب والربحية الحاضرة والمستقبلة لكل استوديو ، بل لقد تم الشراء نتيجة إلحاح أصحاب هذه الاستوديوهات الذين كانوا يخشون إمتداد حركة التأميم إلى ممتلكاتهم فاستَبَقُوه حتى لا يقعوا تحت طائلته ، وتم هذا لا شك عن عون كان من المسئولين النّهازين للفرص ذوى الأطماع الذاتية . وقد نجح هؤلاء وأولئك فى تهيئة الفرصة لتدخل القطاع العام فى وقت لم يكن مهيأ تماما لهذا العمل مما أدى إلى نتائج خطيرة بعيدة المدى .

كانت الاستوديوهات الأربع التى تمتلكها هذه الشركة تضم عشرة بلاتوهات وطاقتها الإنتاجية الكاملة تربو على ٨٠ فيلما طويلا فى السنة ، هذا فى الوقت الذى لم تكن تتعدى الإمكانيات الفنية للإنتاج أكثر من نصف هذا الرقم ، مما يعنى أن هناك طاقة إنتاجية عاطلة تقدّر بنصف الطاقة القائمة ، يؤدى وجودها إلى تضخم فى التكاليف الثابتة والإدارية . فإذا أضفنا إلى ذلك مصاعب التمويل والتسويق لاتضح أنه لم تكن هناك حاجة ملحّة أو غير ملحّة إلى شراء كل هذا العدد من الاستوديوهات ، إلا إذا كان مجرد

تجميع وإنقاذ بعض أصحاب الاستوديوهات من كارثة محققة لو أنها تُركت فى أيديهم لبضع سنوات (١) .

ولم تكن هناك قاعدة موحدة فى شراء الاستوديوهات ، فقد اشترت الشركة ستوديو مصر مثلا بمبلغ ١٦٢٥٠٥ جنيه وستوديو جلال ١٤٧٥٠٠ جنيه ، بينما تزيد طاقة الأستوديو الأول وتجهيزاته عن ضعفى طاقة الاستوديو الثانى ، فضلا عن إمكان التوسع فيه للمستقبل وضيق إمكانيات الثانى . كما لم يكن ثمة تناسب بين أسعار شراء الاستوديوهات وقدرتها التشغيلية ، وهو المبدأ الأول الذى كان يجب أن يستند إليه مبدأ الشراء . فتجد مثلا أن الإيرادات الشهرية لاستوديو جلال فى حالة التشغيل الكامل لا تتعدى ٤٠٠٠ جنيه ، وهى تقل كثيرا عن قيمة الإستهلاك بعد استبعاد مصروفات التشغيل من أجور ومستلزمات سلعية وخدمات ، ومما حدا بالشركة إلى عرضه للبيع بأقل من سعر التكلفة بعد ثلاث سنوات فقط من شرائه .

على أن سياسة التشغيل قد سارت فى اتجاه معارض لسياسة الإنتاج ، ففى الوقت الذى هبط فيه الإنتاج من ٥٥ فيلما إلى ٣٦ فيلما نجد أن حجم العمالة ارتفع من ٤٣٨ عاملاً إلى ٦٣١ عاملا بزياده قدرها ٣٩ ٪ ، كما ارتفع مخصص الأجور السنوية من ١٧٩٠٠٠ إلى ٢٤٢٠٠٠ جنيها . وفى الوقت الذى كانت تكدس فيه الشركة خامات صناعية وأفلاما وقطع غيار قدرت قيمتها فى منتصف عام ١٩٦٦ بمبلغ ٢٧١٣٩٢ جنيها تمثل ٥٠ ٪ من رأس المال أغلبها غير صالح للاستخدام لسوء تخزينها وعدم مساس الحاجة إليها ، كانت الشركة تواجه بالتزامات لمؤسسة السينما والبنوك والغير قُدرت بمبلغ ٧٤٣٢٣٢ جنيه . ولقد كان الأوْلى والأجدر الاكتفاء بشراء ستوديو واحد

---

(١) ثروت عكاشة : مذكراتى فى السياسة والثقافة جـ٢ القاهرة دار الهلال ص ٥١١ – ٥١٦ .

كاستوديو مصر مثلا ، مع تنمية إمكانياته تدريجيا طبقا للحاجة الفعلية للإنتاج ، ولا سيما وأنه يحتوى على إمكانيات للتوسع تسمح بمضاعفة إنتاجه ، وكان هناك مشروع لتدعيمه بالفعل لم يكن ليتكلف أكثر من نصف مليون جنيه .

وبدأ الإنتاج السينمائى فى القطاع العام بشركة واحدة تحت اسم « الشركة العامة للإنتاج السينمائى العربى » فى يناير ١٩٦٣ ، أعقبها فى أول يونيه ١٩٦٤ تكوين شركة أخرى للقيام بنفس الغرض تحت اسم « شركة القاهرة للسينما » ، بتصور أن المنافسة ستكون عاملا مؤثراً فى جودة الإنتاج وانخفاض التكاليف . غير أن النتيجة جاءت عكس ذلك تماما ، فاشتد التنافس على التعاقد مع الأدباء والفنانين والفنيين بشكل أدى إلى مضاعفة التكاليف بشكل واضح . وفى الوقت الذى بلغ رأس المال المدفوع للشركتين فى منتصف ١٩٦٦ خمسمائة وخمسين ألف جنيه نجد أن الشركتين قامتا بإنتاج – أو التعاقد على إنتاج أفلام – قُدرت تكاليفها فى ذلك التاريخ بحوالى ٣ مليون جنيه ، وهو قدر يزيد عن الطاقة المالية والفنية والإدارية للشركتين كانت نتيجتها ضعف السيولة النقدية للشركتين ، ولجوئهما إلى الإقتراض على نطاق واسع حتى بلغت مديونيتهما للبنوك والمؤسسة وشركة التوزيع فى منتصف عام ١٩٦٦ أكثر من ١,٨ مليون جنيه . فضلا عن ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لارتفاع قيمة التعاقدات وزيادة أعباء الفوائد ، وضعف الرقابة على عمليات الإنتاج والتوزيع وفتح جبهة عريضة للعبث عن طريق التوسع فى العقود على أفلام غير محددة ، والحصول على سلف توزيع عن الأفلام لم تدخل فى خطة الإنتاج .هذا إلى إهمال دراسة مصير الأفلام المنتجة وتركها تتراكم لدى شركة التوزيع دون استغلال ودون بذل أى جهد لتسويقها أو دراسة الصعوبات التى تواجه تسويقها فى الخارج .

وقد استغرقت الشركتان نسبة كبيرة من مواردهما النقدية المتاحة فى مقدمات « عرابين » قُدرت فى آخر يونيه ١٩٦٦ بحوالى ٢٤٥٠٠٠ جنيه لقصص وسيناريوهات أكد التحرّى عدم صلاحية أغلبيتها للإنتاج مما زاد فى تعثر الشركتين عن مواجهة التزاماتهما . وأدت هذه السياسة المرتجلة فى الشركتين إلى خسائر تصاعدت فى منتصف عام ١٩٦٦ إلى مبلغ قدره ٥٠٩٧٤٦ جنيه أى ما يزيد عن نصف رأس مالها المدفوع . ولقد أشارت تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات إلى الكثير من الأخطاء الفنية والإدارية التى وقعت فيها شركات الإنتاج ، نذكر منها على سبيل لا الحصر « استهلاك الأفلام بمعدلات لا تتناسب والخفض الفعلى الذى طرأ على قيمتها » وهو ما يعنى تقدير عمرها الاستغلالى بأكثر من قيمتها الحقيقية ، مما أدى إلى تحميل حساب الأرباح والخسائر بأقساط استهلاك تقل عن المعدل الحقيقى لإخفاء الخسائر الحقيقية ، فضلا عن إشراك بعض المنتجين والمخرجين فى كتابة السيناريو ، حتى لقد فسّر الجهاز المركزى للمحاسبات هذه الظاهرة على أن المقصود بها : « هو رفع أجر المخرج أو المنتج ، فالواقع أنه طبقا لنظرية عدالة التوزيع وإتاحة الفرصة أمام أكبر عدد من الفنيين للعمل فقد كان من الأسلم أن يقوم كل فنى بعمل واحد فتُترك كتابة السيناريو لكاتبه والإنتاج للمنتج والإخراج للمخرج وهكذا . أما إذا رأى المخرج إجراء تعديلات فنية فى السيناريو فهذا عمل يدخل ضمن عمله كمخرج لا عمله ككاتب سيناريو ومن ثم فلا يتقاضى عنه أجراً » كذلك أشار التقرير السالف إلى أن : « التعاقد مع المقاولين لأعمال الديكورات فى الوقت الذى كانت تعانى فيه شركة الاستوديوهات من وجود طاقات معطلة بها ، مما أدى إلى تسرّب قدر كبير من موارد القطاع إلى خارجه بما يوازى ٨٠٪ من قيمة ديكورات الأفلام » كما انتقد الجهاز المركزى للمحاسبات : « ارتفاع تكاليف إنتاج الأفلام نتيجة عدم الالتزام ببرامج زمنية محددة للعمل بكل فيلم مع التزام الفنيين والفنانين

بالتفرغ الكامل أثناء تنفيذ الأفلام ، فبلغت مدة التصوير الفعلى لبعض الأفلام ٨٣ يوما فى الوقت الذى كان مقررا له ٤٠ يوما ، وتعدّت مدة إنتاج بعض الأفلام ٢٢ شهرا بينما لا تزيد المدة فى الظروف العادية عن ٨ أشهر ، وارتفعت التكاليف الفعلية للأفلام بما يتراوح بين ٥٠ ٪ و ٨٠ ٪ عن القيمة التقديريه لها » .

ويشير أحد تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات إلى النتيجة المترتبة على سياسة شركة « الإنتاج السينمائى العربى » : « بأنها لم تتمكن من أن تعرض أكثر من ٣١ فيلما فى ٣٥ شهرا ، ويعنى ذلك أن ما لديها من أفلام فى دور الإعداد يحتاج إلى ثمانية أعوام ليتم إنتاجه وعرضه ، بشرط أن تتوقف عن شراء أى موضوعات جديدة وإعدادها ، مما يؤدى فى النهاية إلى تجميد أموال الشركة فضلا عن التجميد الفكرى الناجم عن عجزها عن الاستفادة من موضوعات جديدة تعالج أمور الساعة . وجاء فى نفس تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات أيضا أن « شركة الإنتاج العالمى كوبرو فيلم » قد أنشئت بهدف ربط الإنتاج السينمائى العربى بمثيله فى العالم ، غير أنها تحولت عن أهدافها لتكون مرتعا لسوء الإدارة والاستغلال والفساد ! فقد قدمت الشركة خدماتها لإحدى الشركات الإيطالية أثناء تصوير أجزاء من فيلم (الإنجيل) بالقاهرة ، ظهر من تحقيقات النيابة الإدارية أن الشركة خسرت فيه حوالى ٢٠٠٠٠٠ جنيه نصفها بالعمله الصعبة ، وذلك لإهمال المسئولين بالشركة فى تحصيل المبالغ التى صرفتها لحساب الشركة الإيطالية ، ولم يحاول رئيس مجلس الإدارة آنذاك أن يتخذ أى إجراء لاقتضاء ديون الشركة قبل مغادرة الجانب الإيطالى البلاد سواء بمنع المعدات من التصدير أو بالحجز على الفيلم لدى الأستوديوهات التى تقوم بالطبع والتحميض كما يقضى بذلك العُرف السينمائى ، بل ذهب إلى أبعد من ذلك بتنازله عن خطاب ضمان نص عليه فى العقد مع الشركة الإيطالية ، وكانت قد التزمت بمقتضاه بتقديم هذا

الخطاب لصالح الشركة « كوبرو » على أحد البنوك السويسرية ، وبذلك تمكن الجانب الإيطالى من المماطلة فى الدفع ولم يبق ضمان واحد لاسترداد حق الشركة « كوبرو » فى أموالها .

أما بالنسبة للأفلام المشتركة فقد دفعت شركة « كوبرو فيلم » خلال السنوات ١٩٦٤ / ١٩٦٦ فى إنتاج اثنى عشر فيلما طويلا بالاشتراك مع بعض الشركات الأجنبية فى إيطاليا وإنجلترا وفرنسا ، دفعت مبلغ ٦٨٦٧٩٩ جنيه منها مبلغ ٦٦٧٣٨٦ جنيه تكاليف رأسمالية ومبلغ ١٩٤١٣ مصاريف استغلالية . وقد تم توزيع خمسة أفلام منها وبلغت جملت إيرادتها مبلغ ٤٥١٣٣ منها مبلغ ٢٦٨٢١ جنيه من الداخل ومبلغ ٨٣١٢ جنيه من الخارج فى حين أن جملة تكاليف إنتاجها بلغت ٢٦٣٥٦٦ جنيه ، وبذلك يكون رصيدها المدين هو مبلغ ٢١٨٤٣ جنيه . أما الأفلام الأخرى فقد بلغت إيرادات خمسة أفلام منها مبلغ ٣٧٧٤ جنيه وأغلبها مقابل الاستغلال فى دولة واحدة فى حين بلغت قيمة تكلفتها مبلغ ٣٢١٠٦٠ ، وبذلك يكون رصيدها المدين هو مبلغ ٣١٧٢٨٦ جنيه . ولم يدرّ فيلمان آخران أى إيرادات ذات بال من الداخل أو الخارج بالرغم من أن تكلفتهما بلغت ١٠٢١٧٢ جنيه . وقد تبين أن ضعف إيرادات هذه الأفلام يرجع أساسا إلى ضعف مستوى قصص تلك الأفلام من الناحية الفنية والأدبية ووقوع حوادث أغلبها فى نفس الأماكن مما جعلها تتشابه وتغدو صوراً مكررة ، فضلا عن اختيار الممثلين الأجانب من بين الفنانين المغمورين ، وإسناد أدوار إلى النجوم المصريين لا تتفق ومكانتهم لدى جمهور المشاهدين ، وتقصير الشركة فى ملاحقة نشاطها فى المجال الدولى ، فلم تتابع الموزعين الأجانب متابعة جادة ، وتركت الأفلام مددا طويلة بعد إنتاجها دون استغلال مما أثر على قيمتها التجارية ، ولم تتخذ عملا إيجابيا لاستغلالها فى السوق التى تخصها طبقا لعقود الإنتاج ، أضف إلى ذلك عدم أهمية معظم البلاد التى من حق شركة كوبرو فيلم التوزيع فيها

طبقا للعقود المبرمة إذ لا تُعدّ من الأسواق التجارية الحية التى يُعتد بها من ناحية الإيراد .

كذلك كشفت تحقيقات النيابة الإدارية عن : « .. أن رئيس مجلس الإدارة قد أبرم اتفاقات جانبية مع هذه الشركات تنص على تجنيب مبالغ تسلّم فى الخارج مخالفا بذلك قانون الرقابة على عمليات النقد ، كما لم يضع تنظيما محكما فى شأن الأعمال الخاصة بمتابعة المطالبة باستحقاقات الشركة فى الخارج والعمل على استردادها أولا بأول » .

وتبين من تحقيق آخر أجرته النيابه الإدارية فى إحدى القضايا : « أن شركة التجارة الدولية « استوردت سنة ١٩٦٣ عدد ١٠١ فيلما أجنبيا تنفيذاً لعقدٍ بينهما وبين شركة أفرو فيلم من القطاع الخاص ولم يتم توزيعها داخليا لظروف الشركتين ، وظلت الأفلام ملقاه بالجمارك مدة تزيد على العام ، ثم تقدم رئيس مجلس إدارة شركة كوبرو فيلم إلى شركة التجارة الدولية خلال سنة ١٩٦٤ ليحصل على هذه الصفقة ويقوم بتوزيعها لصالح كوبرو فيلم . وقد أسفر التحقيق عن أن رئيس مجلس إدارة « كوبرو » فيلم كان هو ممثل أفرو فيلم من القطاع الخاص فى العقد سنة ١٩٦٢ مع شركة التجارة الدولية ، ثم تقدم فى سنة ١٩٦٣ لشركة التجارة الدولية لينفذ الصفقة بصفته الشخصية ولكنها رفضت ، وإن شراء الأفلام تم بناء على اختياره من شركتين سويسريتين وسيطتين وغير معروفتين فى الأوساط السينمائية . وأن شركة التجارة الدولية قد دفعت للصفقة كلها مبلغا يزيد على ٢٨٠ ألف جنيه بالعملات الصعبة ، وهو مبلغ يزيد على قيمتها فى السوق ، خاصة وأن من بينهما عددا من الأفلام القديمة الإنتاج أو التى سبق عرضها أو الضعيفة المستوى ، وأن رئيس مجلس إدارة شركة كوبرو فيلم سعى خلال عام ١٩٦٤ لتحصل شركة كوبرو فيلم على حق توزيع هذه الأفلام الأجنبية فى داخل البلاد مزاحما بذلك شركة شقيقة هى « الشركة المصرية العامة للتوزيع »

والتى رفضت شروط شركة التجارة الدولية لتوزيع هذه الأفلام ، وأن اللجنة التى شُكلت من الفنيين المختصين بشئون التوزيع بناء على طلب النيابة الإدارية لفحص الصفقة أكدت خسارة شركة كوبر وشركة التجارة الدولية ، نتيجة لظروف الصفقة من بدايتها ، وللعيوب التى شابت التعاقد بين الشركتين ، ومنها الإحجاف الشديد بشركة كوبروفيلم - والذى كان فى غنى عن قبوله - وقدرت هذه الخسارة بعد توزيع كافة الأفلام وحتى نهاية العقد وعلى أحسن الفروض بمبلغ ٢٠٧٧٢ جنيه لشركة كوبرو وبمبلغ ٧٧٩٢٠ جنيه لشركة التجارة الدولية .

ولم يؤد تجاهل الأهداف الثقافية للسينما وسيادة شعار المنافسة التجارية والرواج المفتعل إلى خسائر مالية فادحة فحسب بل أدى كذلك إلى خسائر سياسية ، إذ تجاهلت شركة كوبرو حالة الحرب مع اسرائيل وعدم الإعتراف بها وسمحت لأحد مخرجى الأفلام الأجنبية باستغلال إمكانيات الشركة فى فيلم يخدم قضية اسرائيل هو فيلم « الإنجيل » ولم تتنبه فى تعاقدها على أحد هذه الأفلام المشتركة إلى حتمية توزيعه فى اسرائيل . وحتى بالنسبة للفيلم الذى درّ دخلا للشركة هو فيلم « الخرطوم » أسىء فيه إلى علاقتنا الخارجية ولم يخدم هدفا سياسيا حتى اعترضت الرقابة على المصنفات الفنية على عرضه فى البلاد . وعلى أيةحال فإن عددا كبيرا من الأفلام المصرية التى انتجت طوال الفترة من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٦ لم ترتفع إلى المستوى الفنى اللائق ، ولم تقدم جديدا يُشبع حاجة الجماهير إلى المستوى المنشود اللهم إلا نمازج قليلة إذا قيست بعدد الأفلام المنتجة .

يقول تقرير المجلس الأعلى للفنون والآداب : « والظاهرة المشتركة فى جميع شركات الإنتاج كانت ضعف الكفاية الإدارية وسيادة الأسلوب الفردى فى التعامل والمنافسة بينها وتفضيلها العمل من خلال القطاع الخاص . ويبدو أن السبب الأكبر فى ذلك يرجع إلى إختيار بعض المشرفين على هذه

الشركات ممن تربطهم معاملات ومصالح ذات جذور طويلة مع القطاع الخاص ، وقد بدأ البعض عمله بشراء مشروعات أفلام معدة دون دراسة لمدى تمشيها مع الهدف من قيام القطاع العام ، وتنافس المشرفون على الإدارة فى اجتذاب الفنيين والفنانين مما أدى فى النهاية إلى ارتفاع الأجور وانخفاض مستوى الكفاية » .

ويشير تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات إلى أنه : « تبين أن الشركة لا تضع برامج عمل يسير عليها الإنتاج لمعظم الأفلام التى قامت بإنتاجها مما أدى إلى زيادة مدة التصوير الفعلى لهذه الأفلام عن المدة المعتادة » ، ثم يمضى التقرير معترضاً : « لتجميد جزء كبير من الأموال فى أفلام مستغلة ، وعدم تناسق رأس مال الشركة مع الخطة التى أسند إليها تنفيذها ، والتعاقد مع المنتج الواحد على مباشرة أكثر من فيلم فى وقت واحد مما يتم عادة على حساب كفاية الفيلم من الناحية الفنية أو المالية أو الإدارية ، فضلا عما يتضمنه ذلك من ممالاءة لبعض المنتجين على حساب البعض الآخر ، ومن ثم عدم تحقيق تكافؤ الفرص بالإضافة إلى اتخاذ هذا السبيل وسيلة للإنفاق على بعض الأشخاص الذين لم يقدموا للشركة أية أعمال جدية ، وذلك عن طريق صرف مبالغ لهم لمجرد التعاقد معهم دون ما حاجة ماسة لإجراء مثل هذا التعاقد أو دون تقديم عمل منهم مقابل المبالغ المنصرفة إليهم . والنتيجة المباشرة لهذا الوضع تحقيق شركات الإنتاج لخسائر قدرت فى ٣٠ / ٦ / ٦٦ بمبلغ ٩٢٠ ألف جنيه أو ما يعادل حوالى ٩٠ ٪ من رأس المال المدفوع للشركات الثلاث . وبالرغم من الانفاق الضخم على إنتاج الأفلام إلا أن كل ما قدمته شركتا الإنتاج للعرض منذ إنشائها فى يناير ١٩٦٣ حتى نهاية يونية ١٩٦٦ لم يتعد ٤٥ فيلما منها ١٧ فيلما حرف ب [وهى الأفلام التى كانت معدة أصلاً للتلفزيون] وروعى أنها ذات طبيعة خاصة لا تصلح معها للعرض السينمائى العام » .

ولم يمض عام على إنشاءشركة التوزيع ودور العرض حتى انقسمت هى الأخرى إلى شركتين دون حاجةواضحة لذلك ، إلا إذا كان سبب زيادة عدد المناصب فى مجالس الإدارات . وكان من المفهوم أن إنشاء القطاع العام لشركة للتوزيع ودور العرض إنما يقوم أساسا على ضمان حسن تسويق الفيلم المصرى والقضاء على التلاعب فيه وفتح مجالات ومنافذ له فى أنحاء العالم والعناية بدور العرض والتوسع فيها ومدها لتشمل فئات الشعب العامل فى الريف والمناطق الصناعية ، غير أن النتيجة كانت مختلفة وعكست أثرها على المركز المالى للشركتين . فقد تناقص دخل شركة دور العرض باضطراد مما انتهى بها إلى عدم تحقيق أية أرباح فى سنة ٦٥ / ١٩٦٦ دون إن تُنفق على تحسين دور العرض أو تتوسع فى إنشائها ، بل لقد أهملت تلك الدور حتى هبط مستوى بعضها من الدرجة الأولى للثانية .

جاء فى تقرير الرقابة الإدارية بشأن الأوضاع بشركة القاهرة للتوزيع السينمائى :

« إن للشركة قد تملكت دور العرض اما عن طريق نزع الملكية أو بالشراء من الحراسة ، وهو ما حَملها أعباء التعويض المقابل لعدم الانتفاع ، الأمر الذى يزداد حدة بمرور الزمن والغريب أن بعض هذه الدور مؤجر للغير وكان على الشركة أن تدفع إيجار للمستغل إذا قدمت أحد أفلام القطاع العام للعرض فيها ، وهو ما يعنى إهدار الهدف الذى أنشئت من أجله دور العرض وملكت لها هذه الدور » .

كذلك جاء تقرير المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب :

« وقد استلمت الشركة دور العرض فى حالة سيئة يستدعى إصلاحها مبالغ ضخمة لم يكن من السهل تهيئتها فى ظروف التنمية الاقتصادية ،

وتحملت أعباء طائلة كان من الممكن تجنبها لولا أنها خضعت للتأميم ، ومما زاد من تعقيد أمور الشركة ازدياد حجم العمالة ، وارتفاع مخصص الأجور مما يستنفد الكثير من طاقة الشركة » .

وقد وجهت شركة التوزيع هى الأخرى بخسائر رغم أنها الموزع الوحيد لشركات الالقطاع العام ، وهى الموزع الأكبر لشركات القطاع الخاص بحكم توليها عملية إقراضها ، وتبين من دراسة المركز المالى لشركة النور فى نهاية الشهور الأولى من عام ١٩٦٦ أن رأس المال لم يراع عند تحديده الدورة الكاملة لاستغلال الأفلام فبلغت السلف الممنوحة منها قدر رأس المال مرة ونصف مرة ، الأمر الذى حدا بالشركة إلى الإغراق فى الإقتراض مما ترتب عليه زيادة أعباء الفوائد . وقد أدى ذلك كله بالإضافة إلى عدم التوسع فى مجال التوزيع ، وفتح أسواق خارجية جديدة ، وعدم استكمال دورات الأفلام التسويقية إلى إنخفاض العائد الجارى للشركة حتى بلغت خسارتها مبلغ ٦٩٨٨ جنيه فى سنة ٦٥ / ١٩٦٦